



الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته ودوافعه وحدوده

السيد علي أبو فرحة

باحث في العلوم السياسية

ملخص الدراسة

تعاني القارة الإفريقية العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية وغيرها، فعلى الرغم مما تتسم به القارة من وفرة الموارد البشرية والطبيعية، إلا أن هذه الوفرة في الموارد لا تنعكس بالضرورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة، ويمكن فهم ذلك في ضوء تعدد مدخلات تلك الأوضاع بين أدوار خارجية، وفرقاء محليين، وصراعات عرقية وسياسية على مقدرات النظام، ناهيك عن تورط الكثير من أنظمة القارة في الصراعات الداخلية والفساد، مما يصرف اهتمامها عن مسئوليتها الرئيسية تجاه مجتمعاتها وشعوبها، وهي مسئولية التنمية.

ولما كانت الصومال جزءاً من تلك القارة، فقد انعكست فيها بشكل جلي مشكلات القارة الإفريقية ومعطياتها المتناقضة؛ فهي تعاني مشكلات سياسية كالصراع بين الفرقاء المحليين على مقدرات النظام السياسي بعد سقوط نظام سياد بري في عام ١٩٩١م، وهناك معاناتها من مشكلات اجتماعية كوضع القبيلة في مواجهة الدولة، بالإضافة إلى المشكلات العرقية، والتي كان انفصال شمال الصومال في شكل دولة مستقلة باسم «أرض الصومال» أحد تداعيات تلك المشكلات. وهناك أيضاً المشكلات الاقتصادية المتمثلة في غياب التنمية بسبب استنزاف موارد البلاد في الصراعات السياسية. وكذا المشكلات الصحية كانتشار الأوبئة والمجاعات، ومن ثم أضحت الصومال تمثل تجسيداً جلياً لكل مشكلات القارة الإفريقية، والتي تتطلب درجة عالية من الإدراك والحذر في التعامل مع معطياتها الشائكة.

وتتضح أهمية الحالة الصومالية وأبعادها وتطوراتها لما يتوفر لتلك الحالة من مفردات ومدخلات متميزة، بعضها ثابتة ومستقرة جزئياً، وبعضها الآخر في تطور مستمر، مما يحتم ضرورة متابعة تلك التغيرات التي تطرأ على تلك المدخلات، ومن أهم تلك المدخلات الدور الخارجي في الحالة الصومالية، والذي قد يتغير حدوده من وقت لآخر، وإن استقرت دوافعه وطبيعته، مما يؤدي إلى ديناميكية الحالة الصومالية، وهذا ما ستعنى به الدراسة، عبر التمييز بين الفواعل الخارجية إلى فواعل عالمية، وأخرى إقليمية، والتي تنقسم بدورها إلى إقليمية عربية، وإقليمية إفريقية، وبيان طبيعة تلك الأدوار ودوافعها وحدودها في الحالة الصومالية.

الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته ودوافعه وحدوده



السيد علي أبو فرحة

باحث في العلوم السياسية

مقدمة:

تعاني القارة الإفريقية العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية وغيرها، فعلى الرغم مما تتسم به القارة من وفرة الموارد البشرية والطبيعية، إلا أن هذه الوفرة في الموارد لا تنعكس بالضرورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة، ويمكن فهم ذلك في ضوء تعدد مدخلات تلك الأوضاع بين أدوار خارجية، وفرقاء محليين، وصراعات عرقية وسياسية على مقدرات النظام، ناهيك عن تورط الكثير من أنظمة القارة في الصراعات الداخلية والفساد، مما يصرف اهتمامها عن مسئوليتها الرئيسية تجاه مجتمعاتها وشعوبها، وهي مسئولية التنمية.

ولما كان الصومال جزءاً من تلك القارة، فقد انعكست فيه بشكل جلي مشكلات القارة الإفريقية ومعطياتها المتناقضة؛ حيث تتعدد وتتداخل تلك المعطيات حتى صار من الصعوبة بمكان تناول كل تلك المعطيات بالتحليل والتأصيل، ومن ثم ستنعنى هذه الدراسة بالفاعل الخارجي من حيث طبيعته ودوافعه وحدوده، كمحدد رئيس في الحالة الصومالية، والتي يتضح أهميتها كموضوع للدراسة؛ لما يتوافر لتلك الحالة من مفردات ومدخلات متميزة بعضها ثابتة ومستقرة جزئياً، وبعضها الآخر في تطور مستمر، مما يحتم ضرورة متابعة تلك التغيرات التي تطرأ على تلك المدخلات.

ومن أهم تلك المدخلات الدور الخارجي في الحالة الصومالية، والذي يغيّر حدوده من وقت لآخر، وإن استقرت دوافعه وطبيعته، مما يؤدي إلى ديناميكية الحالة الصومالية، وهذا ما ستهتم به الدراسة، وذلك كله في ضوء كون الصومال جزءاً أصيلاً من كل لا ينفصل عنه ممثلاً في الأمة الإسلامية، بالإضافة لاعتبارات العروبة؛ حيث تمتد عروبة الصومال إلى قديم الأزل عبر هجرة القبائل العربية من اليمن لمختلف الجهات، وبالتالي فإن العناية بالشأن الصومالي حق أصيل لكل المسلمين والعرب.

وبالتالي فإن الدراسة ستحرص على الإجابة عن ماهية دور الفاعل الخارجي في الأزمة الصومالية عبر عدة تساؤلات مهمة كالتالي:

- ما هي معطيات الحالة الصومالية؟

- ما دور الفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة الصومالية؟ وما دوافعها وحدودها؟

- ما هي مآلات الأزمة الصومالية في ظل هذه الأدوار؟

وستستند هذه الدراسة في التحليل إلى منهج تحليل النظم لديفيد استون؛ حيث يُعد الأنسب لموضوع الدراسة، على اعتبار أن ذلك المنهج يتمحور حول الطريقة التي تعكس تصورًا خاصًا للواقع السياسي موضع الاهتمام، وتحاول مجموعة من المفاهيم أن تجسّد المعنى والأبعاد المرتبطة بمفهوم النظام، والذي

يشير إلى مجموعة من الأجزاء ذات الخصائص المتباينة، والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تفاعل مستمرة لفترة من الزمن، وأنها تتجزّز وظائف محددة لها دور مهم في كيفية أداء النظام ووظيفته العامة، ويرتبط النظام بمجموعة نظم

فرعية تتفاعل مع محيطها الخارجي، عبر علاقات مختلفة تنتج مخرجات له تميزه عما سواه من نظم أخرى.

وبالتالي فهو يدور حول أربعة عناصر أساسية: هي النظام ذاته، والبيئة الخارجية له، وعملية التفاعل، والتغذية العكسية. ولما كان الفاعل الخارجي أحد مدخلات النظام، وله تأثير على عملية التفاعل داخله، وعلى تفاعله مع بيئته الخارجية، وبالتالي يؤثر على ردة فعله تجاه مدخلاته مرة أخرى، فإن الدراسة ستستند في تحليلها للفاعل الخارجي إلى الفرضية السابقة، وهو ما سيظهر خلال الدراسة.

هذا وتتعدد الأطراف الداخلية المتورطة في الأزمة الصومالية بين حكومة انتقالية وأمراء حرب ومحاكم إسلامية وغيرها، مما تتعكس معه نتائج تدخلها على إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وفكرة احتمالية وجود دولة، بيد أن ذلك لا ينفى تورط أطراف

خارجية إقليمية ودولية بشكل مباشر في الأزمة؛ حيث يصعب على الأطراف الداخلية المتورطة الاستمرار في تأجيج الأزمة بغير دعم ومساندة أطراف خارجية.

أولاً: الأدوار الخارجية في الصومال.. المستويات والدوافع والحدود:

تتعدد الفواعل الخارجية المتورطة في تطورات الأزمة الصومالية بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويتوازى مع تعدد الفواعل الخارجية، تعدد دوافعها، واختلاف أهدافها وغاياتها من هذا التورط، وبالتالي تختلف طبيعة أدوار تلك الفواعل وحدودها، ومن ثم ستُعنى الدراسة في هذا المقام بتحليل الفاعل الخارجي في الأزمة الصومالية، وطبيعة دوره ودوافعه وحدوده.

تتعدد الفواعل الخارجية المتورطة في تطورات الأزمة الصومالية بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويتوازى مع تعدد الفواعل الخارجية، تعدد دوافعها، واختلاف أهدافها وغاياتها من هذا التورط، وبالتالي تختلف طبيعة أدوار تلك الفواعل وحدودها.

التمييز بين الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الصومالية:

يمكن التمييز بين الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الصومالية استنادًا للمحدد الجغرافي إلى فواعل خارجية دولية، وأخرى خارجية إقليمية، والفواعل الإقليمية تتمايز بدورها إلى فواعل إقليمية عربية، وأخرى إفريقية.

ومصطلح «الفاعل الخارجي» في السياق السابق يتسع ليشمل الدول في المحيط الإقليمي والدولي، وكذا المنظمات الدولية الإقليمية منها والعالمية كمنظمة الإيجاد، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي.

أولاً: الفاعل الخارجي الدولي:

يُعنى بالفاعل الخارجي الدولي مواقف كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والأمم المتحدة.

لهذا الخلاف الفكري بين التيارين (٢) اللذين يدوران بدرجة أو بأخرى حول التنافس الأمريكي- الغربي على إفريقيا، سواء في النواحي التجارية أو في النواحي الاستراتيجية، وذلك بعد انتهاء المنافسة التقليدية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي.

بيد أن الاستراتيجية الأمريكية في السياسة الخارجية قد شهدت تحولاً جذرياً في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك على المستوى التطبيقي وليس على المستوى النظري؛ لكون تلك الأفكار كانت متاحة بدرجة أو بأخرى قبل ذلك، ولكن تم تبنيها كصيغة رسمية للسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في ضوء صعود التيار الديني المحافظ في الإدارة الأمريكية.

ويمكن بلورة تلك الدوافع والأهداف الأمريكية تجاه الصومال في ضوء الاستراتيجية الجديدة فيما يلي:

١- ضرورة الاهتمام بالصومال في ضوء التنافس الأمريكي الفرنسي على منطقة القرن الإفريقي، خاصة في ظل الوجود الفرنسي الكثيف في جيبوتي المحاذية للصومال، ولقد أدركت فرنسا أن أمريكا تتطلع إلى جيبوتي؛ فسمحت لها باستخدام قاعدة قديمة لفرنسا بجيبوتي تسمى «لومونية»، وبوجود قوة أمريكية بها لا تتجاوز ١٠٠٠ جندي، على أمل الحد من تطلع أمريكا إلى جيبوتي والصراع عليها. غير أن أمريكا تتطلع إلى زيادة قوتها إلى ألفي جندي استناداً لحجتها فيما تسميه مكافحة الإرهاب، وهو ما يدعمه قول وزيرة الدفاع الفرنسية كما ورد في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨م بأن «هدف الولايات المتحدة هو إقامة قاعدة خلفية لمحاربة الإرهاب».

وأضافت أن «الوجود الأمريكي ليس دائماً، بل هو مربوط بمحاربة الإرهاب، في حين أن الوجود الفرنسي

وتتضح تلك المواقف بالتفصيل فيما يلي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

تتعلق الولايات المتحدة الأمريكية من استراتيجية عالمية في التعامل مع المجتمع الدولي، وبالتالي تقع إفريقيا داخل نطاق اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن هذا الاهتمام اختلف مضمونه ودرجته من فترة لأخرى، ومن إدارة أمريكية إلى أخرى، فقد كانت إفريقيا تدخل ضمن الاهتمام الأمريكي فيما يتصل بمرحلة التنافس الأمريكي السوفييتي أثناء الحرب الباردة، ومن ثم لم تكن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة في إفريقيا إلا بقدر اتصالها بالتنافس الأمريكي السوفييتي، وفيما لا يتصل بهذا التنافس الأمريكي السوفييتي يتم التعامل مع إفريقيا بنظرة اقتصادية كمصدر للمواد الخام وسوق للمنتجات الأمريكية. (١)

بيد أنه قد أُثير جدل كبير حول طبيعة الاهتمام الأمريكي بإفريقيا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي: بين فريق يرى الاستمرار في ذات الاستراتيجية السابقة فيما يتعلق بكونها سوقاً أمريكياً، وهذا ما تنبأه التيار المحافظ والجمهوري، وتجليات هذا التيار ظهرت في تهميش مكاتب إفريقيا في الهيئات التنفيذية الأمريكية المختلفة، والتي وصلت لدرجة المناداة بإلغائها، وكذا مناداة بعض نواب الأغلبية الجمهورية بالكونجرس في منتصف التسعينيات بإلغاء لجان الشؤون الإفريقية في الكونجرس، في حين يرى التيار الديمقراطي ومؤيدوه ضرورة الاهتمام الاستراتيجي بالقارة الإفريقية لتتجاوز الأهمية التجارية كسوق أمريكي.

وقد مثَّلت حالة التدخل الأمريكي في الصومال ١٩٩٢-١٩٩٤م وحالة رفض التدخل في رواندا تطبيقاً

(١) منار الشوريجي، «الموقف الأمريكي من الصومال»، في أزمة الصومال بين الداخل والخارج، إجلال رأفت «محرر»، (القاهرة: برنامج الدراسات الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧م)، ص ٤٧.

(٢) عبد القادر عثمان، «السياسة الأمريكية تجاه الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ١٥١.

وبمثابة خط الدفاع الأول في الحرب على «الإرهاب»، أو من خلال تحقيق الأهداف الأمريكية من خلال عمليات عسكرية جوية مباشرة لضرب -ما أُدعي حينها- «رموز القاعدة» في الصومال كما حدث مؤخراً.

ومن ثمّ فإذا نظرنا نظرة تقييمية لحدود الدور الأمريكي في الصومال يتضح أنه يتحدد استناداً للدوافع والأهداف السابقة، وبالتالي فإن هذا الدور يرتكز على التدخل غير المباشر عبر أطراف إقليمية كآلية رئيسة -مثل الغزو الإثيوبي الأخير للصومال-، وأحياناً بشكل مباشر في الحدود الدنيا له، في حالة اقتضاء الضرورة الأمريكية، كما بدا في القصف الجوي الأمريكي مؤخراً لأهداف صومالية، وقد انعكس هذان المسلكان فيما تجلّى في اختلاف وجهات النظر بين البنتاجون من ناحية، والمخابرات المركزية ووزارة الخارجية من ناحية ثانية؛ حيث إن الأول أكثر ميلاً لدور إثيوبي عبر تدخل أمريكي غير مباشر، في حين كان الفريق الثاني معارضاً للتدخل الإثيوبي لصالح تدخل أمريكي مباشر، سواء كان هذا التدخل عسكرياً أو استخبارتياً، وما كان الإعلان الأخير عن تشكيل قيادة عسكرية موحدة لإفريقيا إلا أحد تجليات دور البنتاجون في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا والصومال. (٢)

٢- فرنسا:

يُعد اهتمام فرنسا بالصومال أحد أبعاد الاستراتيجية الفرنسية في الاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي، والذي تمثل فيه جيبوتي نقطة ارتكازه في تلك الاستراتيجية؛ حيث يوجد بها أكبر قاعدة فرنسية خارج حدود فرنسا، والتي تضم ما يقرب من ٢٧٠٠ جندي، لذا تنطلق فرنسا من تلك القاعدة برّاً وبحراً وجوّاً للاضطلاع بمهام الحفاظ على مصالحها

(٢) عبد الرحمن سهل الصومالي، «المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة»، قراءات إفريقية، (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٤م)، ص ١٢٥.

دائم»، ومن ثمّ يدعم هذا التصريح التخوف الفرنسي من إحلال الوجود الأمريكي محل فرنسا في جيبوتي، والذي يؤكد هذه الفرضية ورود تصريح لمسئول فرنسي عسكري كبير في ذات اليوم وفي نفس العدد من الجريدة، كانت الوزيرة قد التقت به خلال زيارتها للقاعدة الفرنسية في جيبوتي، وقد صرح قائلاً: «إن هدف الولايات المتحدة من الانتشار في جيبوتي هو ضمان وجود أمريكي دائم في القرن الإفريقي وبؤر التوتر في اليمن والصومال وحتى السودان»، وهذا ما يدعم حقيقة فرضية التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة القرن الإفريقي. (١)

٢- الموقع الاستراتيجي للصومال؛ حيث تطل على منطقة بحرية حيوية، يمر بها خطوط مواصلات بحرية دولية، عبر مضيق باب المندب وخليج عدن، وبحر العرب، وبالتالي ممر نقل بترول الخليج العربي عبر قناة السويس، وهو ما يتجلّى في الوجود الظاهر لسفن الأسطول الأمريكي الخامس في تلك المنطقة.

٣- ضرورة الاهتمام بالصومال في ضوء توافر الموارد الطبيعية غير المستغلة كالثروات المعدنية (اليورانيوم- الرصاص- الحديد - القصدير- المنجنيز)، وكذا الثروات البحرية كالأسمك؛ حيث تمثل المصايد الصومالية مجالاً خصباً للشركات الدولية الكبرى؛ لعدم وجود رقابة نتيجة لغياب استقرار الصومال مما يمثل مبرراً لاستنزاف الأحياء البحرية على الشواطئ الصومالية.

٤- أما العنصر المهم في هذه الاستراتيجية، والذي برز في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فهو ما يسمى أمريكياً بـ «مكافحة الإرهاب»، خاصة في ضوء ما بدا من إمكانية إقامة نظام إسلامي في الصومال، وبالتالي محاولة الاستفادة من الوجود الأمريكي في المنطقة في دعم الجيوش الإقليمية كإثيوبيا وأوغندا، وتدريبها وتزويدها بالمعدات كحلفاء للولايات المتحدة،

(1) <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-185798.html> 3-8-2009.

ومخرج سلمى للأزمة، وليس عبر أي تدخل عسكري، ومن ثم يأتي هذا التوجه ملائماً للمستوى الأول، في حين يعبر موقفها الرسمي من القرصنة البحرية عن المستوى الثاني؛ حيث دعا وزير الخارجية الفرنسي بيرنار كوشنير الأسيرة الدولية إلى بذل جهود كبيرة لمكافحة ظاهرة القرصنة، مشيراً إلى أنه في الوقت الراهن ينشر الاتحاد الأوروبي ١٣ سفينة في إطار عملياته العسكرية لتأمين حركة الملاحة الدولية قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن، وذلك بالتنسيق مع قوات حلف شمال الأطلسي وبعض القوات البحرية الإقليمية مثل الصين والهند وماليزيا وروسيا.

لذا يعبر موقف وزير الشؤون الخارجية الفرنسي عن المستويين السابق ذكرهما حول

الاهتمام الفرنسي بالصومال من خلال ربطه بين مشكلة القرصنة البحرية، وأزمة انهيار الدولة في الصومال، وضرورة المساعدة على استقرار الدولة في الصومال

عبر تقديم حلول ملموسة لمطالب الحكومة الصومالية المتعلقة بالأمن تنفيذاً لتعهدات بروكسل حول الأمن في الصومال كالمبادرة الفرنسية «بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع» تتمثل في أن تتكفل فرنسا بتدريب كتيبة قوامها ٥٠٠ رجل من قوات الأمن الحكومية بالصومال. (٢)

وعند تقييم الدور الفرنسي في الصومال واستراتيجيته يتضح أنها ترتبط بمصالح فرنسا التقليدية في المنطقة، وتأتي في ضوء مجالات عدم الانسحاب لصالح التوغل الأمريكي بالصومال، وكذا التدخل المباشر فيما يتعلق بمصالحها التجارية كأزمة القرصنة، والامتناع عن التدخل المباشر في الداخل الصومالي، والذي يمكن أن يتم بدرجة أو بأخرى عبر جيبوتي، ومن ثم يمكن الاستفادة العربية والإسلامية

في تلك المنطقة، ولما كانت تلك المنطقة تشهد تنافساً أمريكياً فرنسياً لأهميتها السابق ذكرها، فإن فرنسا تتطلع للصومال في ضوء المحاولات الأمريكية السابق ذكرها. (١)

ومن ثم يأتي هذا الاهتمام الفرنسي بالصومال على مستويين أساسيين:

أولهما ضرورة الحفاظ على تفوق الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة.

وثانيهما الاهتمام بالصومال في ضوء ما يتهدد حركة الملاحة الفرنسية من مخاطر القرصنة البحرية في المنطقة، بشرط التعاطي الدولي مع مشكلة القرصنة البحرية، وليس التعاطي المنفرد مع المشكلة، تلك المشكلة التي مثلت أحد تداعيات الأزمة الصومالية، والتي مثلت إنذاراً للعالم بخطورة الوضع الصومالي، وضرورة الاضطلاع بدور تجاهه،

فقد ازداد الاهتمام الأوروبي عامة والفرنسي خاصة بالصومال كأحد نتائج عمليات القرصنة البحرية على السفن الدولية العابرة في تلك المنطقة باستثناء السفن الأمريكية، وهو ما يفهم في ضوءه عدم انشغال الولايات المتحدة بالمعالجة المنفردة لمشكلة القرصنة؛ لعدم تضررها كمنافسيها الدوليين، لذا تسعى فرنسا إلى المعالجة الدولية لأزمة القرصنة كأحد أبعاد الأزمة الصومالية.

لذا فإن موقف فرنسا الرسمي من الصومال يتماشى مع موقفها من غزو العراق عام ٢٠٠٣م في ضوء سياستها الخارجية الراضية للتدخل العسكري المباشر.

ولذا فإنها تؤكد على أن حل الأزمة الصومالية يجب أن ينطلق من تشجيع العالم للفرقاء الصوماليين في الجلوس على مائدة الحوار، وإيجاد حل مناسب،

(2) www.qatarmorningpost.com/news/newsfull.php 10-7-2009.

(1) http://www.hizb-ut-tahrir.info/info/index.php/contents/entry_1646 10-7-2009.

المناطق التي حدّدها القرار ٧٦٧ (يوليو ١٩٩٢م)، وقد منح هذا الأمر للجنرال عبيد وحلفائه مزيداً من القوة والنفوذ، كما أنه أعاق الجهود الرامية إلى البناء القاعدي للمجتمعات المحلية في الأقاليم.

٣- الإجراءات البيروقراطية في رئاسة الأمم المتحدة، وتجاهل المنظمة للنصائح والتحذيرات التي كان يقدمها إليها ممثل الأمين العام في الصومال، والخاصة بالابتعاد عن الجوانب الحساسة ذات الصلة بالأمن.^(١)

لذا تسعى الأمم المتحدة لمعالجة الموقف الصومالي في إطار دولي إقليمي عبر الاتحاد الإفريقي، خاصة في ضوء الاعتبار للمثالب الخاصة بالخبرة الأممية سائلة الذكر؛ لذا طالب مبعوث الأمم المتحدة في الصومال العالم بدعم الرئيس الصومالي الجديد من خلال تعزيز مهمة حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي في الدولة الواقعة في القرن الإفريقي، وإعادة بناء الوجود الدبلوماسي الذي تلاشى منذ زمن، محذراً من أنه إذا لم يحدث ذلك ستتفاقم مشاكل الصومال وسيكشف عن ازدواجية في المعايير لدى الدول الأجنبية المستعدة لمساعدة دول مثل العراق والسودان، مؤكداً على ضرورة الوجود الأممي في الصومال من أجل مصداقية المجتمع الدولي خاصة في إفريقيا، وداعياً الحكومات الأجنبية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإعادة فتح بعثات دائمة في الصومال.^(٢)

في حين أعرب مجلس الأمن عما يشعر به من قلق بالغ فيما يتعلق بدعم بعض الأطراف الإقليمية المجاورة للفصائل في مواجهة الحكومة، وسيدرس بسرعة الإجراءات الذي سيتخذ ضد أي طرف يُقوّض

(١) <http://daaha.maktoobblog.com> ٢٣-٧-٢٠٠٩م، عرض لكتاب

«التدخل الدولي في الصومال: الأهداف والنتائج»، محمد أحمد شيخ علي، مركز الراصد للدراسات، السودان، ٢٠٠٥م.

(٢) http://www.alrai.com/pages.php?news_id=256976 22- 7-2009.

من الموقف الفرنسي، وذلك عبر إمكانية تحييده، ومن ثم تحييد الموقف الأوروبي.

٣- الأمم المتحدة:

لا يستقيم رصد الدور الأممي للأمم المتحدة في الصومال دونما اعتبار لخبرتها السابقة وتطوراتها في التسعينيات.

تعود الخبرة السلبية للأمم المتحدة في الصومال إلى عام ١٩٩٢م؛ حيث بدأت عملية الأمم المتحدة الأولى هناك في أعقاب فشل المصالحات بين الفرقاء، وفشل زيارة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جيمس جون؛ لرفض عبيد إرسال قوات دولية لحفظ السلام في الصومال، كما رفض التدخل في الصراع بينه وبين علي مهدي، باعتباره صراعاً داخلياً؛ حيث أنشأ الأمين العام في أبريل ١٩٩٢م عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونيسوم)؛ لتشرف على الأنشطة السياسية والإنسانية التي تقوم بها المنظمة في الصومال، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٥١ الصادر في ٢٤ أبريل ١٩٩٢م.

وفي ٢٨ أبريل عين الأمين العام للأمم المتحدة السفير محمد سحنون من الجزائر ممثلاً خاصاً له في الصومال، وكانت مهمة سحنون تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالات حفظ السلام، وإعانة المتضررين، وتشجيع الفصائل الصومالية نحو السلام والمصالحة، والعمل معهم على إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية في البلاد، بيد أن الجهود الأممية باءت بالفشل لعدة اعتبارات منها:

١- عدم تنفيذ وكالات الأمم المتحدة التزاماتها الخاصة بتنظيم عملية إغاثية مكثفة، وعدم التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتطوعة الأخرى من جهة، وعملية الأمم المتحدة في الصومال من جهة أخرى.

٢- تمركز أنشطة الأمم المتحدة في مدينة مقديشو وحدها؛ حيث لم تذهب منظمة واحدة للعمل في



الصومالية، وتتباين تبعاً لاختلاف مصالحها وأهدافها، خاصة في ضوء تضارب تلك المصالح، مما يصح معه اعتبار الساحة الصومالية ساحةً لتنفيذ الأجنات، أو لتصفية الحسابات الإقليمية. وهذا رصد وتحليل لمواقف الأطراف الإقليمية العربية، والأطراف الإقليمية الإفريقية:

الأطراف الإقليمية الإفريقية:

تتورط دول الجوار في الأزمة الصومالية بدرجة أو بأخرى لاعتبارات المصالح الوطنية، أو لتنفيذ أجنات دولية عبرها، أو لتصفية حساباتها وتناقضات مصالحها على الساحة الصومالية، وهذه الدول هي:

١- إثيوبيا:

يمكن فهم السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه منطقة القرن الإفريقي عامة والصومال، على وجه الخصوص، في ضوء إحدى فرضيات العلاقات الدولية المعنية

عملية السلام في الصومال (١).

وقد أصدر مجلس الأمن قراره في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦م بتفويض قوة سلام إفريقية مشكّلة من غير دول الجوار لدعم الأمن والحكومة الانتقالية في الصومال، وهو ما اعترضت عليه دول الإيجاد من ضرورة مشاركتها في تلك القوة (٢).

لذا يتضح أن الموقف الأممي من الأزمة الصومالية يتسم بالحيطه والحذر من مغبة التورط في الساحة الصومالية مباشرة، ومحاولة التعاطي معها عبر الاتحاد الإفريقي فقط وليس الإيجاد.

ثانياً: الفاعل الخارجي الإقليمي:

تتعدد الفواعل الإقليمية المتورطة في الأزمة

(1) http://somalitodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4202&Itemid=60 10-7-2009.

(2) http://somalitodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4206&Itemid=60 10-7-2009.

المقتطعة من الصومال لصالح كينيا وإثيوبيا. ثاني تلك المحددات خشية إثيوبيا من سيطرة التوجه الإسلامي على مقدرات ومقاييد الوضع في الصومال، وهو ما يُفهم في ضوء كون إثيوبيا معقلاً رئيساً للمسيحية في إفريقيا^(٢)، وبالتالي تسعى إثيوبيا إلى استمرار قلقلة الوضع في الصومال، وغياب الدولة والاستقرار بالدرجة التي تحول دون سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم.^(٤)

ومن ثم انعكست تلك الاستراتيجية على السلوك السياسي الإثيوبي تجاه الصومال من خلال التورط المباشر عبر التدخل العسكري الإثيوبي المستند للمباركة الأمريكية عام ٢٠٠٦م للقضاء على حكم اتحاد المحاكم الإسلامية ذات الشعبية في الأوساط الصومالية، وكذا عبر دعم حكومة عبد الله يوسف الرئيس الانتقالي وعلي محمد غيدي رئيس وزرائه، وحسين عيديد وزير داخلته آنذاك في مواجهة المحاكم الإسلامية، وكذا إنهاء ملف النزاع الحدودي الصومالي الإثيوبي من جانب واحد عبر القضاء على جبهة تحرير أوجادين، وتحويل المواجهة إلى

= في الجنوب وهي كبرى قبائل الصومال، كما تشمل مجموعة قبائل (در) التي منها قبائل الدر في أقصى الغرب والجنوب ومجموعة قبائل إسحاق (هبر جعلو- هبر أول - هبر يونس)، وهي أسماء يهودية من (الفلاشا)، وقبيلة العيسى في جيبوتي، وقبيلة السمرون سعيد الحليفة لعشيرة سعد موسى (الفلاشا) من مجموعة إسحاق، وكذلك عشائر قبيلة الرحنون (دغل ومرقله)، وأما ثاني أكبر مجموعات الصومال مجموعة الدارود البونتلاندي في وسط الصومال وجنوبه وغريبه، وهناك أيضاً عدد من الأقليات الصومالية التي تعد من أقدم القبائل الصومالية الكوشية الحامية، وهناك أيضاً الصوماليون البانتو المنتمون إلى المناطق الجنوبية من شرق إفريقيا.

ولمزيد من المعلومات راجع أطلس الدول الإسلامية بموقع إسلام أون لاين، ودليل الدول الإفريقية الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

(٢) يبلغ عدد المسيحيين بإثيوبيا - استناداً للإحصاء الإثيوبي- المسيحيين من جميع الطوائف عددهم بلغ ٤٦،٤ مليون شخص (٦٢،٨٪)، وعدد المسلمين (نسبة نمو ١.١٪) في ٢٥ مليون نسمة، من إجمالي سكان ٧٢ مليوناً و٩١٨ ألف نسمة في إثيوبيا طبقاً لإحصاء ٢٠٠٧م، المصدر:

<http://www.afp.com/arabic/home>

(٤) أحمد إبراهيم محمود، «حرب الصومال بين الصراع الداخلي والاستقطاب الخارجي»، المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣٦، فبراير ٢٠٠٧م)، ص ٥٦.

بتفسير شكل العلاقة بين دولتين كبيرتين في ذات الإقليم، ومضمونها هو «عدم استقامة واستقرار العلاقات الدولية بين دولتين كبيرتين في ذات الإقليم؛ لتنافسهما على موقع القيادة للمنطقة». وبالتالي تتسحب تلك الفرضية على منطقة القرن الإفريقي، وتتعاظم تداعياتها ارتكناً لخصوصية تلك المنطقة، وبالتالي خصوصية مشكلاتها، وبالتالي فإن إثيوبيا تعتبر الفاعل الرئيس والأهم في الساحة الصومالية، وما يدعم من صحة الفرضية السابقة كون موروث العلاقات بين الدولتين يتسم بالعدائية والتنافسية؛ حيث تمتد حدودهما المشتركة إلى ما يقرب من ١٠٠٠ كيلو متراً.

وانعكست تلك العدائية والتنافسية في حالات تطبيقية عديدة تعكس مدى تورط إثيوبيا في الشؤون الصومالية، وكذا تطورات أزمته، ومن أهم تلك الحالات اقتطاع إثيوبيا إقليم أوجادين من الصومال إبان مؤتمر برلين عام ١٨٨٥م، ثم معارضة إثيوبيا عام ١٩٦٠م لاستقلال الصومال^(١)، وكذا دخول الصومال عدة حروب مع إثيوبيا في أعقاب الاستقلال، منها حرب محدودة عام ١٩٦٤م، ثم حرب شاملة عام ١٩٧٧-١٩٧٨م.

وبالتالي يمكن استجلاء ملامح استراتيجية إثيوبيا تجاه الصومال في عدة محددات رئيسة منها: ضرورة غياب دولة صومالية مستقلة في منطقة القرن الإفريقي؛ لاحتمال تبني فكرة دولة الصومال الكبير، ارتكناً لكون القومية الصومالية منتشرة في دول الجوار^(٢)، بالإضافة لفكرة استعادة الأقاليم

(١) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ٩١.

(٢) يتكون الشعب الصومالي من ٩ ملايين نسمة تقريباً، يدينون بالإسلام، والعرق السائد هو العرق الصومالي بنسبة ٨٥٪، والنسبة الباقية للعرب والبانتو، وذلك وفق إحصائيات عام ٢٠٠٦م، ويتكون العرق الصومالي من مجموعات من القبائل الأساسية الكبرى منهم مجموعة قبائل إرر بن سماله وتشمل قبائل الهوية أو المدبان في الشمال (المدجان أو الجبوبي والدر)، وهم السكان الأصليون، وتجاهم أيضاً =

المصالحة والوساطة التي قامت بها حكومة جيبوتي برعاية من الأمم المتحدة دونما مشاركة إريترية، تلك العملية التي انتهت بتوقيع الاتفاقية بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال «جناح جيبوتي» التي قادها الشيخ شريف، وتمخضت عنها الحكومة الانتقالية الأخيرة، لذا لا تعترف إريتريا بالحكومة الانتقالية الصومالية؛ لكونها استُبعدت من تلك المصالحة لصالح جيبوتي، ومن ثم تبنت موقف المعارضة لتلك الحكومة عبر دعمها للمعارضة الإسلامية التي تسعى للإطاحة

بالحكومة الانتقالية، ناهيك عن كون الصومال ساحة من ساحات المواجهة بين إريتريا وإثيوبيا. (٢)

وبتقييم الدور الإريتري في الصومال واستراتيجيته يتضح اتصالها بالعلاقة الإثيوبية، وبالتالي لا تسعى

إريتريا لاستقرار الوضع في الصومال، بقدر أهمية اضطلاعها بدور في تطوراته كورقة تفاوضية في مواجهة نظرائها الإقليميين.

بتقييم الدور الإريتري في الصومال واستراتيجيته يتضح اتصالها بالعلاقة الإثيوبية، وبالتالي لا تسعى إريتريا لاستقرار الوضع في الصومال، بقدر أهمية اضطلاعها بدور في تطوراته كورقة تفاوضية في مواجهة نظرائها الإقليميين.

٣- جيبوتي:

تعد جمهورية جيبوتي إحدى أصغر بلدان القرن الإفريقي مساحة وأقلها سكاناً- مليون نسمة تقريباً-، بيد أنها تتبوأ موقعاً جغرافياً متميزاً جعلها موضع استقطاب القوى الإقليمية والدولية الكبرى، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي المتميز المطل على مضيق باب المندب وخليج عدن، بيد أنها تتمتع بعلاقات متوازنة مع كل من إثيوبيا والصومال، وذلك للرعاية الفرنسية لها، وهو ما ينعكس على استقرارها السياسي والاقتصادي.

الأرض الصومالية، وكذا محاولة خلط أوراق الحالة الصومالية والسعي للانفراد بمكاسب على أرض الواقع لتضحى كمسوغ للتفاوض في الحصول على منفذ بحري عبر الصومال في حالة استقراره^(١)، وبالتالي فإن الاستراتيجية الإثيوبية نظرياً تتسق مع سلوكها السياسي تجاه القضية الصومالية.

وبتقييم الاستراتيجية الإثيوبية يتضح كونها تعمل على استمرار الوضع الصومالي -بغض النظر عن تغير مفرداته- تحت سيطرتها؛ لخدمة مصالحها التي

سبق ذكرها، ولذلك فإنها تحاول الاستفادة من الموقف الأمريكي لتحقيق تلك الاستراتيجية.

٢- إريتريا:

تعد إريتريا إحدى دول منطقة القرن الإفريقي التي تتسم علاقاتها مع الولايات المتحدة

الأمريكية وإثيوبيا بالتوتر وعدم الاستقرار، والذي ينعكس بدوره على الساحة الصومالية التي تتورط فيها الأطراف الإقليمية بدرجة أو بأخرى، ومن ثم تتدخل إريتريا في الصومال بما يدعم ويعزز مصالحها في مواجهة نظرائها الإقليميين، فعلى مستوى التعاطي مع الفرقاء الصوماليين يتضح كونه لا ينطلق من استراتيجية ثابتة، أو تصور محدد في التعاطي معهم بقدر ارتباطه بمدى التطور على الساحة الصومالية، ومدى ارتباط هذا التطور بمصالح إريتريا في مواجهة نظرائها الإقليميين كجيبوتي وإثيوبيا، ومما يعضد من صحة هذه الفرضية كونها -أي إريتريا- دعمت اتحاد المحاكم الإسلامية، ثم تحالف إعادة تحرير الصومال منذ إنشائه في عاصمتها أسمرة، إلا أنه بعد انشقاق التحالف على ذاته إلى جناحين، عارضت جهود

(١) أيمن حسين، الأزمة الصومالية ودول الجوار، موقع رسالة الإسلام ٢٠٠٨-١١-٧م.

http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=123&pg=5&aid=5280

(٢) جريدة الديار اللبنانية، ١٠-٧-٢٠٠٩م:

http://www.aldiyaronline.com/diyar/morearticles.aspx?articles_id=1214&dt=7/10/2009

التورط والانزلاق في مستتقع الحروب والنزاعات الحدودية مع جارتها- إثيوبيا وإريتريا- الذي قد يبدأ من الصومال وينتهي إليها^(٣)، ومما يدعم محاولات التوازن الجيبوتية مع جيرانها فيما يخص الأزمة الصومالية هو اعتماد كل من إثيوبيا والصومال على مينائها البحري في الاتصال مع التجارة الدولية والوصول إلى أعالي البحار.

وبتقييم الدور الجيبوتي يتضح أن ارتكان جيبوتي للوجود الفرنسي من ناحية ومحاولاتها تجنب الانزلاق في خلافات إقليمية واسعة مكنها من القيام بدور في الحوار الصومالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عربياً وإسلامياً، وذلك عبر التسسيق العربي والإسلامي معها كمدخل للمنطقة.

ارتكان جيبوتي للوجود الفرنسي من ناحية ومحاولاتها تجنب الانزلاق في خلافات إقليمية واسعة مكنها من القيام بدور في الحوار الصومالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عربياً وإسلامياً، وذلك عبر التسسيق العربي والإسلامي معها كمدخل للمنطقة.

٤- كينيا:

تطلق المحددات المكونة لاستراتيجية كينيا في التعامل مع الصومال في التقارب الأمريكي الكيني، ومحاوله تجنب وجود حكم إسلامي في جارتها الصومال، بقدر محاولاتها الحفاظ على نوع من عدم الاستقرار في الصومال للحفاظ على أراضيها؛ وذلك باستبعاد احتمالات المطالبة الصومالية بأحد الأقاليم الصومالية الخاضعة لكينيا، والذي يُعد سبباً رئيساً لتوتر العلاقات الصومالية الكينية منذ الاستقلال، وذلك في أعقاب ضم بريطانيا إلى كينيا المقاطعة الشمالية الشرقية بها التي تسمى «انفدى»، والتي يسكنها صوماليون؛ حيث تم قمع الأهالي في تلك المنطقة لمطالبتهم بالاستقلال والانضمام إلى الصومال، وعلى الرغم من تخلي الحكومة الصومالية

وارتكناً لتوازنها وقبولها من قبل كل من الصومال وإثيوبيا، وكذا محاولات حياها، قامت جيبوتي بدور الوساطة الدبلوماسية بين إثيوبيا والصومال في الاتفاق بين الدولتين عام ١٩٨٨م عبر رئيسها الراحل «الحاج حسن جولييد»، كما أضحت مقراً لمنظمة الإيجاد التي تأسست عام ١٩٨٦م.

لذا فإن هذه الاعتبارات وتلك المعطيات السابق ذكرها تحتم على جيبوتي التورط في الأزمة الصومالية بدرجة أو بأخرى، هذا التورط الذي يكتسب أهمية خاصة في الأزمة الصومالية في ضوء النجاحات السابقة في عقد اتفاقات مصالحة صومالية ابتداءً من يوليو ١٩٩١م في أعقاب الإطاحة

بنظام الرئيس محمد سياد بري، والذي أعقبه انتخاب علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال، مروراً باتفاق المصالحة الثاني في جيبوتي عام ٢٠٠٠م برعاية رئيسها «إسماعيل عمر جيلي»، الذي توصل إلى تشكيل حكومة برئاسة عبد القاسم صلال، وآخرها اتفاق المصالحة الذي توصل إلى تشكيل حكومة شريف شيخ أحمد. (١)

ومن هذا المنطلق يرتكن الموقف الجيبوتي الرسمي في استراتيجية التعاطي مع الأزمة الصومالية إلى تصريح وزير خارجيتها بأن «الحملات العسكرية جُربت في الصومال سابقاً ولم تنجح، ولم تؤدِّ بالصوماليين إلا إلى مزيد من الخراب والدمار»^(٢)، وبالتالي فمحاولة توفير المناخ المواتي للمصالحة الوطنية هو ما ينسجم مع موقف جيبوتي الذي يؤثر البعد عن محاولات

(٣) سعد بن أحمد، جيبوتي وإريتريا... الأزمة الصامتة! «شبكة الصومال اليوم»، ٢١-٦-٢٠٠٨م

http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=1124&Itemid=33

(١) أيمن حسين، الأزمة الصومالية ودول الجوار، موقع رسالة الإسلام http://www.islammessage.com/articles.aspx: ٢٠٠٨-١١-٧

?cid=1&acid=123&pg=5&aid=5280

٢٠٠٩-٧-١٠م.

(2) http://www.almotamar.net/news/39078.htm

٢٠٠٩-٧-١٠م.

خشية التورط المسلح في الأزمة، وبالتالي احتمالات انتقال الصراع لأراضيها. كذلك عرضها جمع العائدات نيابة عن الحكومة الانتقالية الصومالية من جميع البضائع المتجهة إلى الصومال، إلا أن عرضها لجمع هذه العائدات الصومالية يمكن فهمه في ضوء محاولة الاستفادة الكينية اقتصادياً من الأزمة الصومالية، وذلك عبر احتضان كينيا للعديد من المنظمات الدولية التي كانت تقدم المساعدات المادية، بالإضافة إلى تحول مقر البعثات الأجنبية من مقديشو إلى نيروبي كبعثات غير مقيمة، وكذا أضحت ميناء ممباسا الكيني منفذاً لتصدير الثروة الحيوانية الصومالية إلى دول عربية وإسرائيل، وذلك لإغلاق مينائي «مقديشو» و«كسمايو»، ناهيك عن تحول جزء ليس باليسير من رأس المال الصومالي ورجال الأعمال الصوماليين إلى الاقتصاد الكيني لاعتبارات الاستقرار النسبي.^(٢)

وبتقييم الاستراتيجية الكينية تجاه الصومال يتضح أن كينيا تسعى لاستمرار الوضع غير المستقر في الصومال على ذات الوتيرة، لاعتبارات تخص مصالحها الاقتصادية والسياسية في الصومال، وهو ما قد يتفق مع الموقف الإثيوبي، مما قد يشكّل عائقاً تجاه التدخل العربي الإسلامي في الأزمة.

٥- منظمة «الإيجاد»:

تتعدد التنظيمات الإقليمية في قارة إفريقيا، حتى صار للدولة الواحدة ارتباط بعدة منظمات إقليمية، وتنظم دول القرن الإفريقي في عدة تجمعات إقليمية تتفاوت في فاعليتها، فعلى سبيل المثال تنظم جيبوتي في منظمات الإيجاد، والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، ولما كانت الصومال تنظم في عضوية تلك التنظيمات سألقة الذكر، فإنه من المقبول تورط تلك التنظيمات في القضية الصومالية، وإن اختلف مدى ونطاق هذا التورط.

عن المطالبة بهذه المنطقة، والتوقيع على معاهدة مع كينيا بعد وساطة تنزانية عام ١٩٦٣م، إلا أن هذا الإقليم لا يزال يشكّل هاجساً رئيساً في رسم السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال.^(١)

بيد أن الموقف الرسمي لكينيا يتناقض مع الاستراتيجية السابق إيضاحها فيما يتعلق باستقرار الصومال، وذلك عبر إعلانها عن دعم الحكومة الانتقالية في إطار اتفاق المصالحة الوطنية بجيبوتي، ومساعدتها على الاضطلاع بدورها في مواجهة أمراء الحرب، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الكيني «موسيس ويتانغولا» من استعداد بلاده لمساعدة الحكومة الصومالية للوقوف مرة أخرى على قدميها، وأنها لن تتساهل مع المجموعات المتطرفة الأخرى في هذه الدولة الواقعة في القرن الإفريقي، وأن كينيا لن تدعم أية مبادرة سلام للصومال خارج إطار عملية جيبوتي للسلام التي قادت إلى انتخاب الرئيس الحالي شيخ شريف أحمد وحكومته.^(٢)

لذا يأتي السلوك السياسي الكيني متناقضاً مع موقفها الرسمي فيما يتعلق برغبتها في استقرار الصومال، وتحقيق مصالحة وطنية، وذلك بما يتناسب مع انتهاج سياسات تُعنى باستمرار ضعف الصومال دون تفككه؛ لأنها المتضرر الأكبر من حالات الفوضى خاصة فيما يتعلق بمشكلات اللاجئين الصوماليين.

وهذا التناقض يتضح عبر إعلانها عن تقديم الدعم اللوجستي للحكومة الانتقالية من خلال إعلان السلطات الكينية وضع قاعدة تدريبية في أحد الأقاليم شرق البلاد تحت تصرف الحكومة الصومالية للمساعدة في تدريب حوالي ٦٠٠٠ جندي و١٠ آلاف من ضباط الشرطة، إلا أنها تراجعت عن هذا العرض

(١) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ٩٧.

(٢) http://somalitodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4247&Itemid=60 10-7-2009م.

(٢) أيمن حسين، الأزمة الصومالية ودول الجوار، موقع رسالة الإسلام

٧-١١-٢٠٠٨م:

<http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=123&pg=5&aid=5280>
١٠-٧-٢٠٠٩م.

٢٠٠٢م، وهو ما أسفر آنذاك عن توقيع اتفاق لوقف العداء بين الفرقاء الصوماليين، وكذا الإشراف على صياغة دستور انتقالي في مايو ٢٠٠٤م، والاتفاق على تشكيل برلمان وحكومة، وتعيين عبدالله يوسف رئيساً انتقاليًا للبلاد في أكتوبر ٢٠٠٤م، وكذا موقفها بمطالبة الأمم المتحدة للتدخل الدولي لتأمين الحكومة والبرلمان الانتقاليين، وعملية انتقالهما من كينيا إلى العاصمة مقديشو في ذلك الوقت. (٤)

وبتقييم الدور الذي يمارسه الإيجاد في الأزمة يتضح أن الإيجاد كمنظمة إقليمية فرعية تسعى إلى حل - أو على أقل تقدير- إدارة واستيعاب الأزمة الصومالية في إطار إفريقي إفريقي، مستبعدة الأطر والمبادرات العربية في هذا الصدد، وهو ما يفهم في ضوء مواقف كينيا وإثيوبيا الموضح سلفاً.

٦- الاتحاد الإفريقي:

يتخذ الاتحاد الإفريقي موقفًا مغايرًا بدرجة أو بأخرى عن مواقف كل من الأمم المتحدة من جهة والإيجاد من جهة أخرى، فالأخيرة تسعى للتورط بشكل مباشر في الأزمة عبر إرسال قوة عسكرية مشكّلة من دول الجوار، ويفهم ذلك في ضوء أجندة مصالح دول الجوار في الصومال، في حين يتخذ مجلس الأمن والأمم المتحدة من الإجراءات ما يخدم تصوره تجاه الصومال، وذلك عبر تفويض الاتحاد الإفريقي بإرسال قوة حفظ سلام إفريقية تحت غطاء الأمم المتحدة، ويفهم ذلك في ضوء عاملين أولهما خبرته السيئة في الصومال عام ١٩٩٢-١٩٩٤م، وثانيهما تنسيق الجهود الإفريقية الأممية بما يتسق مع مصالح القوى الكبرى والولايات المتحدة في المنطقة، ومنها مكافحة الإرهاب ومحاولات صعود الإسلام السياسي.

(٤) بدر حسن شافعي، «الحرب في الصومال: من يملك مفاتيح الحل؟»، موقع الإسلام اليوم

http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-53704.htm
١٠-٧-٢٠٠٩م.

وتعد الإيجاد «IGAD» «الهيئة الحكومية للتسمية ومكافحة التصحر : The Inter-Governmental Authority of Development» المنشأة في عام ١٩٨٦م ومقرها جيبوتي، المكونة من سبع دول: (الصومال - إثيوبيا - السودان - إريتريا - أوغندا - كينيا - جيبوتي) هي المنظمة الإقليمية الفرعية في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا المعنية بتنظيم وإدارة العلاقات، وتسوية النزاعات التي تتم في إطارها، وإن كانت ذات طابع اقتصادي حين نشأتها. (١)

وانطلاقاً من ذلك تعد الإيجاد أكثر التنظيمات الإقليمية تورطاً في الحالة الصومالية؛ حيث يسعى الاتحاد الإفريقي إلى التنسيق مع الإيجاد وعبرها، فهي مفوضة من قبله بنشر بعثة دعم السلام، وكذا تدريب عناصر شرطة مؤهلة وجيش وطني في الصومال لدعم الحكومة الانتقالية في مواجهة الفرقاء في الصومال (٢)، وهو ما تضمنه قرار قمة الإيجاد على هامش قمة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة النيجيرية أبوجا في ٣١ يناير ٢٠٠٥م فيما يتعلق بضرورة إرسال قوات حفظ سلام للصومال، وهو ما تعهدت به كل من جيبوتي وأوغندا وإثيوبيا وكينيا والسودان، سواء بالمشاركة الفعلية في تشكيلها، أو تقديم الدعم العسكري واللوجستي لها، وهو ما تم بلورته في اجتماع المجلس الوزاري للإيجاد في ١٨ مارس ٢٠٠٥م؛ حيث تم إقرار خطة لنشر قوات الإيجاد لحين إرسال قوات الاتحاد الإفريقي. (٣)

وكذا اضطلاعها بالإشراف على مؤتمر المصالحة الوطنية بمدينة «الدوريت» الكينية في ١٥ أكتوبر

(١) محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، دليل المنظمات الإفريقية الدولية، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، ٢٠٠٦م)، ص ١٥٢.

(2) http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-53704.htm

١٠-٧-٢٠٠٩م.

(٣) سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ١٢٩.

الأعباء، لذا فإنه وإن كان مفوضاً من قبل الأمم المتحدة للاضطلاع بدور في الأزمة إلا أنه يسعى إلى نقل هذا التفويض لمنظمة الإيجاد؛ لأنها باعتقاده الجهة المعنية أساساً بالأزمة.

الأطراف الإقليمية العربية:

ارتكناً لانتظام الصومال في دائرتين رئيسيتين هما: الدائرة الإفريقية والدائرة العربية، فإن اضطلاع الفواعل العربية بدور في الأزمة الصومالية يعد مقبولاً، وهذا الدور العربي يُفهم في ضوء الارتباط التاريخي بين الصومال وامتداداتها العربية والإسلامية، فقد بدأ الإسلام ينتشر في تلك المنطقة منذ ما قبل القرن التاسع الميلادي؛ حيث قامت مملكة عفت الإسلامية في الجبال الشمالية من منطقة شوا، والتي لجأ أهلها إلى اليمن على إثر غزوة إثيوبية في القرن الرابع عشر، وما لبثوا أن عادوا ليؤسسوا مملكة عدل حول هرر، وفي القرن السادس عشر قام الإمام أحمد الأيسر بعدة غزوات ضد إثيوبيا مستفيداً من دعم العثمانيين الذين كانوا ينافسون البرتغاليين في السيطرة على البحر الأحمر، ثم توالى الاستعمار الغربي برتغالياً ثم إنجليزياً على الصومال إلى أن نالت استقلالها في ١٩٦٠م. (٤)

بيد أن هذا الدور العربي يجد من التحديات ما يحول دون فاعليته، إما لإحجام الفواعل العربية عن تحمل تبعات الأزمة الصومالية، أو لاستبعاد الفواعل الإقليمية الإفريقية لأي محاولات عربية للاضطلاع بدور في الأزمة.

بيد أن ذلك لا ينفي على إطلاقه اضطلاع بعض الفواعل العربية ذات الصلة بدور ما في الأزمة، ومن تلك الفواعل ما يلي:

١- الجامعة العربية:

لما كانت الصومال أحد أعضاء الجامعة العربية،

في حين يتخذ الاتحاد الإفريقي موقفاً مركباً فهو يقف موقف الحريص على حل الأزمة الصومالية، وغير الراغب في إمعان تورطه فيها، خشية زيادة أعبائه، وتحمله المزيد من تكاليفها، لذا فإن ما اتخذه من إجراءات فعلية يتسق مع هذا الموقف، فعلى الرغم من إرساله قوة سلام إفريقية، بناء على تفويض أممي تسمى بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم السلم في الصومال «AIMSOM»^(١)، إلا أنه في قمته الأخيرة المنعقدة في سرت الليبية لم يتطرق إلى تعزيز تلك القوات لمساندة حكومة شيخ شريف أحمد، والتي كان من المزمع زيادتها إلى ثمانية آلاف جندي، في حين اكتفت القمة بإدانة التمرد ودعم الحكومة في الصومال، والتأكيد على تقدير الجهود الأوغندية والإثيوبية للمشاركة في قوات البعثة، واتهمت إريتريا بدعم المتمردين، وتوجيه نداء إلى مجلس الأمن الدولي ليتخذ تدابير فورية بما فيها فرض منطقة للحظر الجوي، وغلق الموانئ البحرية، للحيلولة دون دخول عناصر أجنبية إلى الصومال، وطلبت أيضاً فرض عقوبات على جميع المتدخلين الأجانب - وخصوصاً إريتريا - الذين يقدمون دعماً إلى المجموعات المسلحة. (٢)

ومما يدعم كذلك صحة فرضية اهتمام الاتحاد الإفريقي بالصومال عبر الإيجاد، تفويض وزير خارجية كينيا باعتباره الرئيس الحالي لمجلس وزراء الإيجاد للقيام بزيارات مكوكية لتتسيق الجهود الإقليمية في دعم المصالحة الصومالية. (٣)

وبتقييم دور الاتحاد الإفريقي تجاه الصومال يتضح أن الاتحاد الإفريقي لا يرغب في تحمل أعباء الأزمة الصومالية بمفرده، أو حتى التكلفة الأكبر من تلك

(١) سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ١٢٥.

(٢) البيان الإماراتية، ٦ يوليو ٢٠٠٩م - ١٣ رجب ١٤٣٠هـ، العدد ١٠٦١٠.

(٣) سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ١٣٤.

(٤) محمد عاشور مهدي، دليل الدول الإفريقية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧م)، ص ١٣٠ - ١٣١.

يتضح تواضعه، وإن كانت إمكانات تعظيم هذا الدور واردة عبر التنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمدخل الجيبوتي والسوداني.

٢- مصر:

تعد منطقة القرن الإفريقي إحدى الدوائر الفرعية الرئيسية في السياسة الخارجية المصرية لعدة اعتبارات:

- أولها كون تلك المنطقة عربية إفريقية لوجود دولتين عربيتين بها هما جيبوتي والصومال؛ حيث يقعان على خط التماس مع إثيوبيا الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة.

- ثاني تلك الاعتبارات كون

منطقة القرن الإفريقي تطل على منطقة بحرية حيوية ليست لمصر فقط بل وللعالم؛ حيث خطوط المواصلات البحرية عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، وبالتالي انعكاس عدم الاستقرار في تلك المنطقة على أمن قناة السويس.

- ثالث تلك الاعتبارات كون تلك المنطقة تعد امتداداً استراتيجياً للأمن القومي المصري، خاصة في ظل ازدياد دور الفاعل الخارجي الغربي والإسرائيلي في تلك المنطقة.

- رابع تلك الاعتبارات كون تلك المنطقة تنطلق منها أعالي النيل، لذا فإنه من المفهوم قولاً ومقبولاً فعلاً اضطلاع مصر بدور استراتيجي في تلك المنطقة، وهو ما يصطدم بعقبات المحاولات الإفريقية الإقليمية لإقصاء مصر عن أي دور لها في الأزمة الصومالية، وبالتالي استنادها إلى استراتيجية رد الفعل في سياستها الخارجية، أو بعقبات الانسحاب المصري كفاعل رئيس في إفريقيا في ضوء تراجع الدور المصري الإقليمي بصفة عامة.

فإنه من المفهوم ضرورة اضطلاع الجامعة بدور فاعل في الأزمة الصومالية، بيد أن دور الجامعة في الأزمة الصومالية يقتصر على حدوده الدنيا، ولا يرتبط ضعف هذا الدور بخصوصية الحالة الصومالية بقدر ارتباطه بتواضع أداء منظومة الجامعة العربية في قضايا وطنها.

ويقتصر الأداء المتواضع للجامعة العربية في القضية الصومالية على مبادرة الأمين العام للجامعة لعقد اجتماع تنسيقي للمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالقضية الصومالية، وهي الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة للتنسيق والتشاور فيما يخص دعم جهود

المصالحة وتحقيق السلام في الصومال، وكذا الدعوة لعقد مؤتمر لإعادة إعمار الصومال ودعم جهود المصالحة^(١)، ودعم المبادرات العربية المنفردة كالمبادرة المصرية، والمساعي الجيبوتية والسودانية^(٢)،

وإعلانها عن مساندتها للحكومة الانتقالية برئاسة شريف شيخ أحمد المنبثقة عن اتفاق المصالحة الأخير^(٣)، والدعوة لإنشاء قوة بحرية عربية لتأمين المنطقة البحرية المقابلة للسواحل الصومالية، وهو ما لم يتحقق لاعتبارات الأعباء المالية^(٤).

وبتقييم دور الجامعة العربية في الأزمة الصومالية

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٩ رمضان ١٤٢٧ هـ - ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ م، العدد ١٠١٧٠ : <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=385466&issueno=10170>.

(٢) إذاعة راديو هولندا <http://www.mw.nl/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8> ٢٥-٧-٢٠٠٩ م.

(٣) جريدة الرياض السعودية، ٦ صفر ١٤٣٠ هـ - ١ فبراير ٢٠٠٩ م - العدد ١٤٨٣٢ : <http://www.alriyadh.com/2009/02/01/article406485.html>.

(٤) جريدة المصري اليوم، ٢٥-٧-٢٠٠٩ م، العدد ١٨٦٨ : http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_AR?itId=UG104696&pId=UG14&channelId=NE&pType=1.

عاصمة يتم الاتفاق على اختيارها، مع وضع جدول زمني لخروج القوات الإفريقية من الصومال بشكل يتفق مع مدى التقدم الذي تحرزه المفاوضات، وتعرض عناصر المبادرة على وزير الخارجية الصومالي فيما ستنتقل المبادرة إلى المعارضة الصومالية عبر دولة إريتريا، ومحاولة التنسيق المصري مع الدول المعنية بالملف الصومالي: إثيوبيا وإريتريا والسعودية وجيبوتي والولايات المتحدة الأمريكية.

بيد أن محاولات اضطلاع قطر بدور في الأزمة الصومالية عبر التواصل مع الداخل الصومالي من وجهتين هما: التواصل الإنساني عبر المساعدات والهلال الأحمر القطري، والتواصل السياسي عبر دعم أحد الفرقاء في مواجهة آخرين، يصطدم بطبيعة الاهتمام المصري بتلك المنطقة، والتي يتنازعها ابتداءً التنافس الإقليمي بين دول الجوار، وهذا الدور القطري ظهرت تجلياته في حضور قطر قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة بسرت الليبية، والتواصل القطري مع المعارضة الإسلامية عبر إريتريا، وهو ما انعكس بالسلب على علاقة قطر بالحكومة الصومالية وإثيوبيا ومصر والجامعة العربية.^(٣)

وبتقييم الاستراتيجية المصرية وانطلاقاً من العرض السابق لتصورات التوجه المصري تجاه الصومال وتجليات هذا التصور يتضح ما يتسم به هذا الدور من تواضع لا يتناسب مع المكانة الإقليمية لمصر عربياً وإفريقياً؛ وذلك لاعتبارات داخلية متصلة بمصر وأدائها على المستوى الإقليمي، أو بالمعوقات الخارجية المتمثلة في محاولات إقصاء القوى الإقليمية لأي دور لمصر في الأزمة، وخاصة الدور الإثيوبي في هذا الصدد.

٣- اليمن:

ينطلق اهتمام اليمن المبكر بالصومال في ضوء اعتبارات الجوار الاستراتيجي ومبررات الجغرافيا

(3) http://somalitodaynet.com/news/index.p?option=com_content&task=view&id=4185&Itemid=60 10-7-2009.

ومما يدعم صحة تلك الفرضية المبادرة المصرية عام ١٩٩٧م، والتي مثلت رد فعل لتشكيل إثيوبيا مجموعة زعماء الحرب الصوماليين المعروفين آنذاك باسم «مجموعة سودري» نسبة إلى مدينة سودري في إثيوبيا؛ بيد أن الأخيرة أصرّت على الانفراد بزمام الأمور في الصومال؛ فأفشلت المبادرة المصرية في مهدها بالقاهرة، وذلك عبر السفارة الإثيوبية في القاهرة في حينها، والتي أبلغت كل من العقيد عبدالله يوسف؛ واللواء آدم جيبو بالموقف الإثيوبي الراض للدور المصري برمته، وضرورة المغادرة إلى أديس أبابا للقاء القادة الإثيوبيين هناك، وهو ما حدث بالفعل.

وكذا الموقف المصري من مبادرة عرتا الجيبوتية عام ٢٠٠٠م؛ حيث اتُّهمت مصر بالضلوع في محاولة لإفشال المبادرة عن طريق حث زعماء الحرب بمقاطعة المفاوضات مما أثار حفيظة كثير من المواطنين الصوماليين، والذين خرجوا إلى الشوارع في مسيرات احتجاجية في كل من مقديشو وبلدوين، وقاموا بحرق العلم المصري، وهو ما ردّت عليه الخارجية المصرية بإصدار بيان لتهنئة الأوضاع، ونفي ما أثير حولها من شكوك.^(١)

وتسعى مصر عبر مبادرتها الأخيرة في عام ٢٠٠٩م لتقديم تصور للأزمة الصومالية بما لا يُقصي أحداً من الدول الإفريقية الفاعلة في الأزمة؛ مما يسمح بقيام مصر بجهود المصالحة، وبالتالي ضرورة حضورها الفعال في مساراتها.^(٢)

وتتضمن المبادرة المصرية عدة نقاط رئيسية: أهمها وقف الاقتتال والعنف في الصومال، وبدء مفاوضات بين الحكومة الصومالية والمعارضة في القاهرة، أو أي

(١) محمد أحمد عبد الله، «المبادرة المصرية: ترف أم ضرورة؟»، شبكة الصومال اليوم، ١٤-٧-٢٠٠٩م: http://somalitodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4221&Itemid=29

(٢) جريدة الشروق الجديد، ٢٣ يوليو ٢٠٠٩ م - ١ شعبان ١٤٣٠ هـ

<http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=69914>

علاقتها الوثيقة بإثيوبيا، بيد أن هذا الدور يواجه بعض التحديات في ظل توتر علاقة اليمن بإريتريا التي تلعب دوراً فاعلاً في الأزمة، سواء لإنجاح أو إفشال أي مفاوضات عبر استقطاب بعض الفصائل إلى أسمره كما سبق ذكره.^(٢)

ثانياً: «الفاعل الخارجي ومآلات الأزمة الصومالية»

انتهاءً بتعدد الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الصومالية، وارتكناً لتعدد معطيات الحالة الصومالية، واتساقاً مع تفاعل هذه المعطيات مع تلك الفواعل الداخلية والخارجية مما ينعكس على تسارع المتغيرات على أرض الواقع، واستناداً لكل ما سبق فإن احتمالات اضطلاع فاعل خارجي بالإدارة المنفردة والقيام بدور وحيد أو رئيس في الأزمة الصومالية لا يستقيم مع طبيعة الحالة، وتجد هذه الفرضية مردّها في استقواء الفرقاء المحليين بدول متعارضة المصالح، سواء بين هذه الدول وبعضها البعض، أو بينها وبين الصومال.

وبالتالي فإنه يمكن صياغة ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمبادرات مقترحة:

السيناريو الأول: مبادرة محلية: وتدور حول منع تدخل أيّ أطراف إقليمية عربية أو إفريقية أو عالمية، وإنما دعم الصومال عبر الامتناع عن التدخل في شئونه من أيّ طرف وترك الصومال للصوماليين، مع الحرص الدولي والإقليمي على عدم تزويد الفرقاء المتنازعين بالأسلحة، دون إغفال الدور الخارجي في الجانب الإنساني فقط.

السيناريو الثاني: مبادرة أممية: لكون أيّ مبادرة مستقرة ومستمرة للمصالحة الوطنية لا تستقيم بغير ما يلي:

السياسية، وما يرتبط به من محددات الأمن القومي اليمني؛ حيث تمثل الجار المقابل للصومال، وبالتالي فإن تبعات المعاناة الصومالية تمتد آثارها إلى اليمن بدرجة أو بأخرى، إما عبر تسلسل الهجرة غير الشرعية الصومالية إلى اليمن، أو اللجوء الصومالي إليها، أو عبر الانعكاسات السلبية لعدم الاستقرار في الصومال على منطقة خليج عدن والتجارة والملاحة اليمنية.

وبالتالي فإنه من المفهوم نظرياً والمقبول عملياً أن تسعى اليمن للاضطلاع بدور في الأزمة الصومالية منذ اندلاعها في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وقد تجلّى هذا الدور في المعارضة غير العلنية لانفصال بعض أقاليم الصومال كبونت لاند في ١٩٩٨م، وكذا إطلاقها عدد من المبادرات للمصالحة الوطنية، وعقد اجتماعات للفصائل المتناحرة أهمها في عام ١٩٩٦م بالتنسيق مع إثيوبيا؛ وذلك لاعتمادها بعدم نجاح المبادرات المفتقدة للدعم الإثيوبي، أو بمعنى آخر حتى تتجنب السعي الإثيوبي لإفشال أيّ مبادرات خارج ولايتها.^(١)

وأعقبها مبادرة ١٩٩٧م للمصالحة بين حسين عيديد وعلي مهدي محمد في صنعاء، وأخرى في ١٩٩٨م للتمهيد لمؤتمر عرتا، وكذا محاولاتها للتحرك عبر آليات الوساطة العربية والإفريقية كدعوتها للوساطة بين الفرقاء قادت إلى عقد مباحثات الفرقاء في الخرطوم بمشاركة عربية وإفريقية انتهت في يونيو ٢٠٠٦م بالتوصل لاتفاق الاعتراف المتبادل ووقف الأعمال العدائية، وكذا الاستضافة المباشرة للمباحثات بين رئيس البرلمان شيخ ادن وشريف شيخ أحمد الرئيس التنفيذي للمحاكم في أعقاب التدخل العسكري الإثيوبي الأخير.

وبتقييم الاستراتيجية اليمنية ودورها يتضح أهمية الدور اليمني في التقريب بين الفصائل في ظل

(٢) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، مرجع سابق، ص ١١٥.

(١) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، مرجع سابق، ص ١١٢.

- ١- أن تتم المصالحة في إطار أممي، وليس في إطار إقليمي، وبعيداً عن مجلس الأمن كمهندس لها؛ تجنباً لانفراد القوى الكبرى ذات المصلحة بعرقلتها، وإنما يقتصر دورها في الإشراف على تنفيذها.
- ٢- أن هذا الإطار الأممي لا ينفي ضرورة التنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية كمنظمة الإيجاد، والجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي، والمؤتمر الإسلامي؛ وذلك لتنسيق الجهود والموارد المالية لتنفيذ المبادرة، وكذا الاستفادة من خبرات تلك المنظمات الإقليمية السابقة في تحولات الأزمة الصومالية.
- ٣- عدم انفراد الدول الإفريقية بجهود التنسيق بين الفصائل، وإنما تُعقد جهود المصالحة في دولة محايدة تحت إشراف أممي، تجنباً لمحاولات الأطراف الإقليمية استقطاب بعض الفرقاء كورقة ضاغطة في مواجهة آخرين.
- ٤- تحديد جدول زمني مرحلي محدد للمبادرة المقترحة، يوفر لها الدعم المادي اللازم لتنفيذها من مانحين دوليين تحت إشراف أممي.
- ٥- ضرورة عدم إغفال البعد الإنساني والاجتماعي الصومالي في الجهود الساعية لتلك المبادرة المقترحة، وألا تقتصر على الجوانب السياسية والأمنية فقط.
- ٦- توفير قوة أممية دولية متعددة الجنسيات من دول غير إقليمية لحماية الحدود الصومالية البحرية والبرية، ليس من القرصنة البحرية فقط، وإنما لحمايتها من تهريب الأسلحة للفصائل الصومالية أيضاً.
- السيناريو الثالث: مبادرة إقليمية إسلامية عربية إفريقية:** وذلك في إطار إقليمي، بشرط التنسيق العربي الإفريقي، والذي قد يستند فيه الطرف العربي والإسلامي إلى الترغيب والتعاون مع الدول الإفريقية، وخاصة إثيوبيا.
- خلاصة القول:** إن التماس الطريق لحل الأزمة الصومالية لا يستقيم بدون حرص أممي جليّ على حلها، ودعم إسلامي عربي إفريقي، والتزام محلي، يتجلى في خطوات عملية على الأرض الصومالية.

معلومات إضافية

القوات الإفريقية في الصومال:

في السادس من مارس/آذار ٢٠٠٧م وصلت طلائع القوات الإفريقية إلى مطار مقديشو؛ تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٤، الذي حوّل الاتحاد الإفريقي صلاحية إرسال قوات إفريقية إلى الصومال.

وكان قرار إرسال قوات إفريقية إلى الصومال قد صدر في بدايته من منظمة الإيجاد الإقليمية التي تضم كلاً من الدول المجاورة للصومال، إضافة إلى إريتريا والسودان وأوغندا، وكما كانت إثيوبيا صاحبة التأثير الأكبر في صدور هذا القرار، فقد سعت بقوة لاستصدار قرار دولي لنشر هذه القوات، خاصة بعد استيلاء المحاكم الإسلامية على معظم المناطق الجنوبية في الصومال، وخشية أديس أبابا من انتشار نفوذ المحاكم الإسلامية في مناطق أوسع من الصومال.

الدور الإثيوبي في نشر القوات الإفريقية بالصومال:

- بذلت إثيوبيا جهوداً دبلوماسية مضيئة في هذا الخصوص، وأرسل رئيس الوزراء الإثيوبي رسائل وبعثات دبلوماسية إلى نظرائه في إفريقيا، كما قام وزير الخارجية الإثيوبي برحلات مكوكية إلى معظم العواصم العربية، لتسويق إرسال قوات دولية إلى الصومال.

- استضافت أديس أبابا اجتماعاً لتجمع صنعاء في الثامن عشر من يناير ٢٠٠٧م بعد اجتياحها للصومال، وتناول الاجتماع ملف إرسال قوات أجنبية إلى الصومال، ثم التأم بعد هذا التاريخ بأسبوع تقريباً في مدينة سرت بليبيا اجتماع للاتحاد الإفريقي، وكان موضوع القوات الأجنبية من الأجندات التي تطرّق إليها.

- في الثاني عشر من فبراير ٢٠٠٧م انعقد في أديس أبابا اجتماع لمجلس الأمن الإفريقي، وقرر فيه إرسال قوة إفريقية قوامها ثمانية آلاف جندي إلى الصومال، واستثنى القرار دول الجوار من المشاركة في هذه القوة.

- صادق مجلس الأمن في الأمم المتحدة على قرار الاتحاد الإفريقي، وأصدر في ذلك قراراً حمل الرقم ١٧٤٤، وحوّل القرار الاتحاد الإفريقي صلاحية إرسال قوات إفريقية إلى الصومال، في مهمة حدّها بستة أشهر. كما سمح القرار للقوات الإفريقية باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك القوة.

وصلت طلائع القوة الإفريقية إلى مطار مقديشو بالفعل في السادس من مارس ٢٠٠٧م أي بعد قرار مجلس الأمن بأقل من أربعة أسابيع.

حجم القوات وتمويلها:

- تقدر القوات الإفريقية الموجودة في مقديشو اليوم بحوالي خمسة آلاف جندي أغلبهم من أوغندا، والباقي من بوروندي. وكانت دول مثل نيجيريا وغانا وملايو قد وعدت بإرسال جنود إلى الصومال لتتضم إلى قوات الاتحاد الإفريقي، لكنها لم تفعل ذلك بعد.

- اعتمد مجلس الأمن ميزانية قدرها ٣٢٥ مليون دولار لتمويل القوات الإفريقية في سنة واحدة، ونص على ذلك في قراره ١٧٢٥، وأكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا في تصريح له بتاريخ ٢٦ مارس/آذار

٢٠٠٩م أن قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال تتلقى دعمها من أمريكا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دول أخرى لم يسمّها، مما يعني أن خدمة القوات الإفريقية مدفوعة الأجر، ولا تعاني من صعوبات مالية.

الأهداف المعلنة لنشر القوات الإفريقية في الصومال:

بحسب تصريحات المسؤولين في الاتحاد الإفريقي وآخرين دوليين فإن أهداف القوات الإفريقية تنحصر في حماية مقرات الحكومة الانتقالية، والدفاع عنها إذا لزم الأمر.

وفي ٢٤ مارس ٢٠٠٩م أكد مندوب الاتحاد الإفريقي لشئون الصومال في تصريح له أن القوات الإفريقية في الصومال ستعمل على مقاومة ما سماها هجمات حركة الشباب.

ويشكك المراقبون والمحللون في هذه الأهداف المعلنة للقوة الإفريقية، مشيرين إلى أن الهدف الرئيس لهذه القوات لا يعدو أن يكون منع الإسلاميين من السيطرة على العاصمة، والانتشار منها إلى باقي المناطق الأخرى. وتعليل ذلك أن اقتراح تشكيل هذه القوة كان قبل سيطرة المحاكم الإسلامية على مناطق الجنوب، كما لم يكن للحكومة الانتقالية وجود في هذه الفترة في مقديشو، ولم تكن لها فيها مراكز تحتاج إلى حماية. كما لم يكن لحركة الشباب وجود يستدعي التصدي له.

القوات الإفريقية على أرض الواقع:

لم تحطّ القوات الإفريقية بترحيب من المجتمع الصومالي، بل استقبلها الجميع بعين الريبة، لاسيما أن مجيئها قد تزامن مع وجود القوات الإثيوبية في البلد، واعتبر الكثيرون أنها قوة احتلال. وندّد زعماء عشائر هوية بالقوات الإفريقية أكثر من مرة، ووصفوهم بأنهم قتلة.

كما دعت هيئة علماء الصومال في بيان لها إلى إخراج القوات الإفريقية من الصومال في ظرف زمني أقصاه ١٢٠ يوماً، بناء على أنها لم تأت برضا الشعب الصومالي، وأن وجودها مخالف للشريعة، ومنافٍ لمصلحة البلد وأهله، كما جاء في بيان الهيئة.

وبعد أكثر من عامين من الوجود في الأراضي الصومالية يمكن إبراز بعض مظاهر فشل هذه القوات فيما يلي:

١- فشلت هذه القوات في تحقيق ما جعلته شعاراً لحملتها وهو حفظ السلام، فلم تتمكن من تأمين حي واحد من أحياء مقديشو، بل لم تتمكن من تأمين جنودها حتى في مقراتهم.

٢- فشلت في تأمين الحماية اللازمة للحكومة الانتقالية، وخسرت الحكومة الانتقالية مواقع كثيرة بما في ذلك أحياء من مقديشو، وقصرت جهودها على حراسة الميناء والمطار، بالإضافة إلى القصر الرئاسي والطرق المؤدية إلى هذه الأماكن، علماً بأن المطار والميناء يعتبران شريان الحياة لوجود هذه القوات.

٣- فشلت في القضاء على فصائل المقاومة المعارضة للحكومة، التي قيل: إن هذه القوات ستصدى لهجماتها، بل تمكنت تلك الفصائل من الاستيلاء على معظم المناطق الجنوبية، كما تمكنت من محاصرة الحكومة الانتقالية في أحياء من العاصمة مقديشو.

٤- حصدت آلتها الحربية أعداداً هائلة من القتلى والجرحى من المدنيين العُزّل، واكتظت بهم مستشفيات مقديشو، التي تعاني أصلاً من الازدحام، مع قلة الخدمات والإمكانات الطبية.

٥- خلّفت مدافعها وصواريخها دماراً هائلاً في الأحياء السكنية في العاصمة، وهدمت بيوتاً كثيرة على رؤوس أصحابها، كما هدمت كثيراً من البنية التحتية التي نجت من دمار الحرب الأهلية، وزرعت خراباً سيشهد عليه التاريخ ما بقي في الأرض إنسان.

٦- أدى قصفها الوحشي لكثير من الأحياء إلى تهجير أكثر من ٢٠٠ ألف من المدنيين بحسب مصادر في الأمم المتحدة.

٧- أصبحت هذه القوات عقبة في طريق المصالحة الصومالية، بحيث حالت دون تلاقي الفرقاء؛ لأن بعض فصائل المقاومة المعارضة للحكومة اشترط إخراجها من البلد للجلوس مع الحكومة الانتقالية على مائدة الحوار، واستحال تنفيذ هذا الشرط على الحكومة الانتقالية، مما عقّد من مهمة الوسطاء الذين اجتهدوا للتقريب بين الحكومة وبين المعارضة، مثل هيئة علماء الصومال.

المصدر:

حسن محمد إبراهيم، القوات الإفريقية في الصومال.. حلّ أم تأزيم؟، الجزيرة نت، ٢٧/٧/٢٠٠٩م (بتصرف).